



جامعة المستقبل  
الكلية التقنية الهندسية  
قسم تقنيات الاتصالات  
المرحلة الثانية مادة جرائم حزب البعث  
م. م. حسنين علاء محمد



## المحاضرة الثالثة

### القرارات الصادرة من المحكمة الجنائية العليا

تعد المحكمة الجنائية العراقية العليا إحدى أهم المؤسسات القضائية التي أنشئت في العراق بعد عام 2003 بهدف معالجة الإرث الجنائي الكبير الذي خلفه نظام حزب البعث خلال فترة حكمه الممتدة من عام 1968 حتى عام 2003 وقد تأسست المحكمة بموجب قانون المحكمة الجنائية العراقية العليا رقم 10 لسنة 2005 بعد أن كانت تعرف سابقا بالمحكمة الجنائية العراقية الخاصة وقد منحها القانون اختصاصا نوعيا وزمانيا للنظر في الجرائم الخطيرة التي ارتكبت ضد الشعب العراقي والتي صنفت ضمن الجرائم الدولية الكبرى مثل جرائم الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب إضافة إلى بعض الجرائم المنصوص عليها في القوانين العراقية التي ارتبطت بطبيعة النظام السابق وأجهزته القمعية وقد جاء تأسيس هذه المحكمة استجابة لحاجة قانونية وسياسية وأخلاقية لبيان الحقيقة وتحقيق العدالة ومحاسبة المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة التي تعرض لها العراقيون خلال عقود طويلة من القمع والعنف المنظم

لقد شكل صدور قانون المحكمة الجنائية العراقية العليا لسنة 2005 نقطة تحول في النظام القضائي العراقي لأن هذا القانون استند إلى مبادئ القانون الجنائي الدولي وأخذ بكثير من القواعد التي اعتمدها المحاكم الدولية مثل محكمتي نورمبرغ ويوغسلافيا السابقة ورواندا إذ نص القانون على أن كل شخص ارتكب بصفته الفردية أو اشترك أو أمر أو ساعد أو حرض على ارتكاب الجرائم الداخلة ضمن اختصاص المحكمة يعد مسؤولا جنائيا ولا يمكن التذرع بالصفة الرسمية أو بالمركز الوظيفي للإفلات من العقاب وهذا ما أتاح ملاحقة كبار قادة حزب البعث وأعضاء الأجهزة الأمنية والعسكرية الذين كانت لهم أدوار مباشرة أو غير مباشرة في تنفيذ سياسات القمع والإبادة

من أبرز القرارات التي أصدرتها المحكمة الجنائية العراقية العليا القرار الصادر في قضية الدجيل التي تعد أولى القضايا التي نظرت فيها المحكمة حيث تعود وقائع القضية إلى عام 1982 عندما تعرض موكب صدام حسين إلى محاولة اغتيال في منطقة الدجيل وعلى إثر ذلك قامت الأجهزة الأمنية التابعة للنظام السابق بحملة



جامعة المستقبل  
الكلية التقنية الهندسية  
قسم تقنيات الاتصالات  
المرحلة الثانية مادة جرائم حزب البعث  
م. م. حسين علاء محمد



واسعة شملت اعتقال المئات من سكان المنطقة وتعذيبهم وإعدام عدد كبير منهم ومصادرة الأراضي الزراعية وتهجير العائلات وقد توصلت المحكمة بعد جلسات طويلة إلى أن ما جرى يمثل جريمة ضد الإنسانية لأن الأفعال ارتكبت في إطار هجوم واسع ومنهجي ضد السكان المدنيين وبناء على ذلك أصدرت المحكمة حكمها بإدانة صدام حسين وبرزان إبراهيم التكريتي وعواد حمد البندر وعدد آخر من المتهمين وقضت بإعدام صدام حسين شنقا حتى الموت كما حكمت بالإعدام على برزان التكريتي وعواد البندر بينما صدرت أحكام بالسجن بحق متهمين آخرين ثم جرى تنفيذ حكم الإعدام بعد استكمال مراحل الطعن والتمييز

إن قرار المحكمة في قضية الدجيل كان ذا أهمية كبيرة لأنه أكد أن المسؤولية الجنائية لا تتوقف عند الفاعل المباشر بل تشمل من أصدر القرار أو سهل تنفيذه أو وفر الغطاء القانوني والإداري له كما أن المحكمة اعتمدت في تسبيبها على مفهوم الجرائم

ضد الإنسانية كما هو معروف في القانون الدولي وبينت أن القتل والاعتقال والتعذيب ومصادرة الممتلكات عندما تتم بصورة منظمة ضد المدنيين فإنها تدخل ضمن هذا الوصف القانوني

أما قضية الأنفال فقد شكلت واحدة من أهم وأخطر القضايا التي نظرت فيها المحكمة الجنائية العراقية العليا لأنها تعلقت بعمليات عسكرية وأمنية واسعة استهدفت السكان الأكراد في شمال العراق خلال الأعوام 1987 و1988 وقد تضمنت هذه العمليات استخدام القوة المسلحة وتدمير القرى واعتقال المدنيين ونقلهم إلى مناطق احتجاز واستخدام الأسلحة الكيميائية في بعض المناطق مثل حلبجة وقد اعتبرت المحكمة أن هذه الوقائع تشكل جريمة إبادة جماعية لأن القصد منها كان القضاء على جزء من جماعة قومية معينة هي الجماعة الكردية وقد صدر القرار بإدانة علي حسن المجيد الملقب بعلي الكيمياوي باعتباره أحد أبرز المسؤولين عن إدارة هذه العمليات كما أدين عدد من القادة العسكريين والأمنيين الذين شاركوا في التخطيط والتنفيذ

لقد استندت المحكمة في قرارها إلى وثائق رسمية وأوامر مكتوبة وشهادات شهود وتقارير خبراء تثبت وجود سياسة منظمة اتبعتها الدولة آنذاك ضد المدنيين الأكراد وقد حكم على علي حسن المجيد بالإعدام عدة مرات في أكثر من قضية مرتبطة بجرائم النظام السابق وكان حكم الأنفال من أبرز تلك الأحكام كما صدرت أحكام بالسجن والإعدام بحق متهمين آخرين بحسب درجة المسؤولية الجنائية لكل منهم

ومن القضايا المهمة أيضا قضية الانتفاضة الشعبانية التي وقعت بعد حرب الخليج الثانية سنة 1991 عندما اندلعت احتجاجات شعبية واسعة في جنوب العراق وبعض مناطق الوسط وقد واجهها النظام السابق بعنف شديد مستخدما القوات العسكرية والأمنية لقمع المتظاهرين والمعارضين وقد شملت الجرائم التي نظرت فيها المحكمة عمليات قتل جماعي واعتقالات واسعة وتعذيب وإخفاء قسري ودفن جماعي للضحايا في مقابر



جامعة المستقبل  
الكلية التقنية الهندسية  
قسم تقنيات الاتصالات  
المرحلة الثانية مادة جرائم حزب البعث  
م. م. حسين علاء محمد



جماعية وقد اعتبرت المحكمة هذه الأفعال جرائم ضد الإنسانية لأنها استهدفت السكان المدنيين بصورة منظمة وبقرار من السلطة الحاكمة

كما أولت المحكمة أهمية كبيرة لقضية المقابر الجماعية التي اكتشفت في مناطق متعددة من العراق بعد عام 2003 إذ اعتبرت هذه المقابر دليلاً مادياً على الجرائم التي ارتكبتها النظام السابق وقد استخدمت نتائج التحقيقات وتقارير الطب العدلي وأقوال الشهود لإثبات أن آلاف الضحايا قتلوا خارج نطاق القضاء ودفنوا في أماكن سرية لإخفاء معالم الجريمة وقد عزز ذلك من قناعة المحكمة بوجود سياسة ممنهجة اتبعتها أجهزة الدولة ضد المعارضين السياسيين وبعض المكونات الاجتماعية

ومن الملفات التي ارتبطت أيضاً بقرارات المحكمة قضية تجفيف الأهوار التي نفذت خلال تسعينيات القرن الماضي عندما اتخذ النظام السابق إجراءات واسعة لتحويل مجاري المياه وتجفيف مناطق الأهوار الجنوبية الأمر الذي أدى إلى تهجير السكان المحليين وتدمير البيئة الطبيعية وحرمان آلاف العائلات من مصادر معيشتها وقد رأت المحكمة أن هذه الأفعال عندما تقترن بالقصد السياسي واستهداف السكان المدنيين تدخل في نطاق الجرائم ضد الإنسانية لأنها تؤدي إلى إلحاق ضرر واسع بجماعة سكانية معينة بقصد معاقبتها أو إخضاعها

إن القرارات الصادرة عن المحكمة الجنائية العراقية العليا لم تكن مجرد أحكام جنائية عادية بل شكلت توثيقاً قانونياً لتاريخ طويل من الانتهاكات التي ارتكبتها نظام حزب البعث وقد تضمنت هذه القرارات مبادئ مهمة في العدالة الانتقالية أهمها أن الجرائم الكبرى لا تسقط بالتقادم وأن المسؤولية الجنائية الفردية تشمل كل من ساهم في الجريمة مهما كانت صفته الرسمية كما أكدت المحكمة أن احترام حقوق الإنسان يمثل قاعدة أساسية لا يجوز لأي سلطة أن تتجاوزها تحت ذريعة الأمن أو المصلحة السياسية

وقد واجهت المحكمة أثناء عملها تحديات كبيرة منها تعقيد الملفات وكثرة الوثائق وحجم الجرائم وتنوعها إضافة إلى الظروف الأمنية والسياسية الصعبة التي كان يعيشها العراق آنذاك ومع ذلك استطاعت إصدار عدد من القرارات التي أصبحت مرجعاً قانونياً في دراسة جرائم النظام السابق لأنها جمعت بين القانون العراقي وقواعد القانون الدولي الجنائي

إن أهمية هذه القرارات تكمن أيضاً في أنها أسهمت في ترسيخ مبدأ عدم الإفلات من العقاب وأعطت للضحايا وأسره شعوراً بأن الدولة الجديدة تسعى إلى الاعتراف بمعاناتهم وإثبات حقوقهم كما أن هذه الأحكام



جامعة المستقبل  
الكلية التقنية الهندسية  
قسم تقنيات الاتصالات  
المرحلة الثانية مادة جرائم حزب البعث  
م. م. حسنين علاء محمد



أصبحت مادة علمية مهمة في الدراسات القانونية المتعلقة بجرائم حزب البعث لأنها تقدم نمودجا عمليا لتطبيق مفاهيم الجرائم الدولية داخل القضاء الوطني العراقي

وبذلك يمكن القول إن المحكمة الجنائية العراقية العليا لسنة 2005 مثلت تجربة قانونية استثنائية في تاريخ العراق الحديث لأنها حولت الجرائم السياسية الكبرى إلى ملفات قضائية موثقة وأصدرت قرارات كشفت حجم الانتهاكات التي تعرض لها المجتمع العراقي خلال عقود حكم حزب البعث وربطت بين القرار السياسي والتنفيذ الأمني والعسكري في إطار المسؤولية الجنائية الدولية والوطنية